E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1997/L.4/Add.4
11 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والثلاثون
٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع التقرير

المقرر: السيدة شارون برينن - هيلوك (جزر البهاما)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (البند ٤ (أ))

الباب ٢ - الشؤون السياسية

١ - في الجلسة ٢٣، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

المناقشة

٢ - أعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده أنه لن يكون من الضروري إنشاء البرنامج الفرعي ٥ وأنه ينبغي تخصيص اعتمادات هذا البرنامج الفرعي في إطار الباب ١ "تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما". وأبدى عدد من الوفود تأييده للأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الباب وأكد من جديد أهميتها. وشددت تلك الوفود بصفة خاصة على أهمية برنامج الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات وأبرزت ضرورة تركيز الجهود على الدبلوماسية الوقائية قبل استفحال المنازعات. وأوضحت وفود أخرى أن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ١، منع نشوب المنازعات واحتواؤها وحلها، يمكن أن تحول دون البدء في عمليات حفظ السلام. لذلك أعربت تلك الوفود عن موافقتها التامة على السرد الوارد في الفقرة ٢ - ٩، الذي يشير إلى أن استخدام الوسائل السلمية لجعل الأطراف المتعادية تتوصل الى اتفاق هو أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة يمكن للمنظمة أن تسهم به في صون السلم والأمن الدوليين؛ مما يمنع المعاناة والدمار اللذين من المحتم أن يقعا عند تحول المنازعات إلى صراع مسلح.

150797 150797 97-19135

٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، مساعدة ودعم الأمين العام في الجوانب السياسية لعلاقاته مع الدول الأعضاء، أعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء دمج بعض الشعب الإقليمية والميزة التي تتحقق من تغيير الهيكل الحالي من ست شعب إقليمية إلى أربع. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة وإلغاء الوظائف في إطار البرنامج الفرعي. وكان من رأي تلك الوفود أن التخفيضات يمكن أن تؤثر على القدرات التحليلية للإدارة في اضطلاعها ببرنامج عملها. ورحبت وفود أخرى بتبسيط البرنامج الفرعي. ورحب عدد من الوفود بتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبخاصة في تسوية المنازعات.

٤ - واستفسر أحد الوفود عن السبب في عدم توفير اعتمادات للأنشطة المتصلة بالجماعة الكاريبية في البرنامج الفرعي، ولا سيما في ضوء القرار الذي اتخذ مؤخرا بإقامة تعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة وطلب توفير معلومات بشأن الأنشطة التي يُعتزم القيام بها فيما يتعلق بالجماعة الكاريبية خلال فترة السنتين. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان هناك اتفاق تعاون بين أمانة الكومنولث والأمم المتحدة، وعن الجهة التي تنفذ أنشطة التعاون تحت رعايتها إن لم يكن ثمة اتفاق.

٥ - وشدد بعض الوفود على أن وظائف مكتب الاتصال المقترح لإدارة الشؤون السياسية في أديس أبابا كان ينبغي أن تدرج في اقتراح الميزانية بصورة واضحة. وأعربت هذه الوفود عن قلقها من قيام إحدى إدارات الأمانة العامة، لأول مرة، بإنشاء مكتب اتصال خاص بها لاعتماده لدى منظمة إقليمية وشددت على أن الممارسة المتبعة تقضي بأن الأمين العام وحده، لا الإدارات التابعة للأمانة العامة، هو الذي يوفد المبعوثين. واستفسرت تلك الوفود عن ازدواجية المهام بين مكتب إدارة الشؤون السياسية المقترح في كيغالي والترتيبات الخاصة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بشأن المبعوث الخاص المشترك إلى منطقة البحيرات الكبرى. وأعربت عن تأييدها لفكرة المبعوث الخاص المشترك ولكنها حذرت من الازدواجية مع مكتب الاتصال المقترح في أديس أبابا وموظف إدارة الشؤون السياسية الذي من المقرر أن يعتمد لدى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كيغالي.

٦ - وأكد عدد من الوفود أهمية مكتب رئيس الجمعية العامة ورأت هذه الوفود ضرورة زيادة تعزيز ذلك المكتب. وكان من رأي وفود أخرى أنه قد يكون من الأنسب أن يُدرج مكتب الرئيس تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما.

٧ - وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لخدمة الأفرقة العاملة للجمعية العامة، كان من رأي أحد الوفود أن بعض الأنشطة قد انتهى أو في سبيله إلى الانتهاء، ومن ثم كان ينبغي عدم إدراج إشارات إلى هذه الأفرقة العاملة في السرد البرنامجي.

٨ - وأعربت عدة وفود عن دعمها للبرنامج الفرعي ٣، المساعدة الانتخابية. وعلقت تلك الوفود أهمية كبيرة على البرنامج الفرعي وأعربت عن تقديرها لعمل الإدارة في ذلك الصدد. وأشارت وفود أخرى إلى

أن أنشطة البرنامج الفرعي ينبغي أن تتقيد بالولايات الصادرة عن الجمعية العامة وأن تكون مرتبطة بالطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة في العملية الانتخابية. وتساءلت وفود أخرى عن طبيعة مشاركة مركز حقوق الإنسان في أنشطة المساعدة الانتخابية وولايتها ذات الصلة.

٩ - واقترح أحد الوفود أن تدرج في الجملة قبل الأخيرة من الفقرة ٢ - ٦٧ عبارة "وفقا للولايات التشريعية" بعد عبارة "لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". وقدم الوفد ذاته اقتراحا مماثلا بصدد الفقرة ٢ - ٦٨ (ب) ('٢')، د.

١٠ - وأعربت عدة وفود عن دعمها للأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ٦، إنهاء الاستعمار، وأعربت عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة. وأكدت وفود كثيرة من جديد دعمها الكامل لبرنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكان من رأي الوفود ذاتها أن الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة الخاصة ما زالت تشكل وسيلة هامة وفعالة لتنفيذ ولاية اللجنة الخاصة. وأعربت وفود أخرى عن عدم اتفاقها مع ذلك الرأي. وتساءل بعض الوفود عن الموارد المقترحة في إطار البرنامج الفرعي، وبخاصة زيادة موارد السفر للجنة الخاصة. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن البعثات الزائرة التابعة للجنة الخاصة تشكل نشاطا هاما من أنشطة اللجنة الخاصة. وتساءل وفد آخر عن إدراج موارد تحت الهيئات الحكومية الدولية التي انتهت ولاياتها بالفعل. وكان من رأي وفود أخرى أنه ينبغي زيادة تعزيز البرنامج الفرعي إلى أن يتم الوفاء بولاية اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بالهيئات الحكومية الدولية التي انتهت ولاياتها بالفعل، ذكر ممثل الأمين العام أنه منذ إنشاء تلك الهيئات الحكومية الدولية، درجت الجمعية العامة على تجديد تلك الولايات. لذلك، ترصد اعتمادات كافية لذلك الغرض في كل فترة من فترات السنتين.

١١ - وأعربت وفود عديدة عن دعمها للبرنامج الفرعي ٧، قضية فلسطين، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وأيدت تنفيذ الأنشطة المقترحة تنفيذا تاما. وتساءل أحد الوفود عن الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي وأوضح أن تلك الموارد يمكن تخصيصها في ظل الظروف الحالية لأنشطة أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل أنشطة منسق الأمم المتحدة للأراضي المحتلة، أو الأونروا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه للأنشطة العامة المتوخاة للبرنامج ٢٦ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، نزع السلاح. وأعرب بعض الوفود عن دعمه لمؤتمر نزع السلاح وذكر أنه هو المنتدى الوحيد للتفاوض على المعاهدات. وتساءلت وفود أخرى عن الإشارات إلى خدمة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح حيث أن الجمعية العامة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن عقد تلك الدورة. وتساءل وفد آخر عن الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين. ووجهت وفود أخرى الانتباه إلى الاتجاه المتزايد، على ما يبدو نحو تخفيض الموارد التي تقدم للزمالات المتعلقة بنزع السلاح وذكر أنه لا يمكنه تأييد ذلك التخفيض. وأعرب أحد الوفود عن عدم تأييده لإلغاء الوظائف الثلاث

برتبة ف - ٥ المخصصة للمراكز الإقليمية الثلاثة، وكان من رأيه أنه ينبغي الإبقاء على تلك الوظائف واستخدامها لدعم مركز شؤون نزع السلاح. ورحّبت وفود أخرى بالتخفيضات المقترحة في إطار هذا البرنامج. وتساءل بعض الوفود عن الإشارات إلى الخدمات التي ستقدم إلى عدد من الهيئات المنشأة بمعاهدات الواردة تحت الفقرة ٢ - ١٢٨ (أ) لأن تكاليف هذه الهيئات تتحملها الدول الأطراف. وطلب وفد آخر إيضاحا لاستخدام عبارة تدابير بناء الثقة. ولاحظت وفود أخرى إغفال الإشارة إلى الأسلحة الكيميائية في السرد واقترحت تنقيح الفقرة ٢ - ١٢٠ وإدراجها للتعبير عن التقدم المحرز في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وبعض تدابير نزع السلاح، ولا سيما في ميدان الأسلحة الكيميائية. وأعربت وفود عديدة عن الأسف لأن السرد لا يبين على نحو مناسب عدم إحراز تقدم كاف، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية. وأعربت وفود عديدة عن القلق بشأن عدم كفاية الموارد المقترحة لخدمة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، وأبدت قلقها إزاء ما سيترتب على عدم كفاية الموارد من آثار سلبية على الاستجابة للنزاعات. وكرر أحد الوفود رأيا مفاده أن الأنشطة المتعلقة بتسجيل الأسلحة الصغيرة لا تشكل أولوية وأنه ينبغي مواصلة التركيز على أسلحة الدمار الشامل. وأعربت وفود كثيرة عن القلق حيال انخفاض الموارد المتعلقة ببرنامج الزمالات في ميدان نزع السلاح، وطلبت تصويب هذا الوضع للاستمرار في مساعدة الدبلوماسيين من البلدان النامية في ذلك الميدان الهام.

النتائج والتوصيات

١٣ - قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإقرار السرد البرنامجي للباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، مع إدخال التعديلات التالية عليه:

(أ) أوصت اللجنة بتنقيح صيغة سرد الفقرة ٢ - ١٤ بالأسبانية ليصبح نصها كما يلي: الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين بدلا من الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين.

(ب) بناء على طلب اللجنة، قدمت الأمانة العامة الوصف التالي الذي توصي اللجنة بإدراجه في الفقرة ٢ - ٥٠ بعد الجملة الثانية: "ستكون مهام ضابط الاتصال التابع لإدارة الشؤون السياسية لدى منظمة الوحدة الأفريقية كما يلي:

"(أ) أن ييسر تبادل المعلومات وتنسيق المبادرات والجهود في مجالي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام فضلا عن عملية إحلال الديمقراطية في أفريقيا:

"'١' أن يتابع عن كثب مداولات آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، ويحيط المقر علما بالمبادرات السياسية التي تهم الأمم المتحدة والتي تناقشها هذه الآلية؛

"'٢' أن يكون صلة الوصل مع شعبة حل النزاعات لدى منظمة الوحدة الأفريقية ومع الإدارة السياسية عموما بغرض تعزيز التعاون بشأن قضايا سياسية محددة تحظى على سبيل الأولوية باهتمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛

"'٣' أن يدعم الأنشطة التي يضطلع بها الممثلون الخاصون المشتركون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الفريقية؛

"(ب) أن ينسق تنفيذ برامج التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المتفق عليها في الاجتماعات السنوية التي تعقدها أمانتاهما؛

"(ج) أن يضطلع بالمهام التمثيلية التي قد تتطلبها وتستلزمها الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا؛

(ج) الفقرة ٢ - ١٢٠ - تنقح الجملة الثانية ليصبح نصها كما يلي: "وقد أحرزت أوجه تقدم منذ نهاية الحرب الباردة في عدد من المجالات الهامة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح"؛

(د) في الفقرة ٢ - ١٢٠ في الجملة الأخيرة، تحذف عبارة "السلام والأمن الدوليين"؛

(هـ) في الفقرة ٢ - ١٢٤ في آخر الجملة السادسة التي تبدأ بما يلي "وينتظر توسيع مداه ..." تدرج عبارة "في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح".

- - - - -